

غلاء الأسعار نحو رؤية إسلامية

بتاريخ ١٥/١١/١٤٢٩هـ = ٢٤/١/٢٠٠٨م، طرحت علي جمعية الاتحاد الإسلامي في بيروت أربعة عشر سؤالاً حول مسألة غلاء الأسعار، وهي أسئلة ذكية وفي محلها، ولكنها أسئلة صعبة ويحتاج كل منها إلى بحث مستقل. وأعترف بأنه لم يسبق لي أن بحثت هذه المسائل إلا قليلاً، ولكنني أفكر فيها الآن، كما تفكرون فيها أنتم، وأستمع من هنا وهناك إلى بعض التحليلات، التي لا تصيب كبد الموضوع بدقة، بل تأتي عامة غير متعلقة بالظرف الذي نعيشه، كما يقترح بعضهم حلولاً من الماضي قد لا تصلح للحاضر. وأنا بصفتي اقتصادياً مسلماً أبحث عن أجوبة وحلول لا يقولها غيري، هل أهتدي إليها أم لا؟ الله أعلم. سأجيب عن الأسئلة التي لخصتها بعناوين مختصرة كما يلي، وهذه الأجوبة فيها بعض الزيادات التي لم تكن موجودة في النسخة السابقة التي أرسلت إلى الجمعية المذكورة.

تعريف الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي ينظر إلى الاقتصاد الوضعي بعين الفحص والمراجعة والتمحيص والتدقيق، في ضوء الإسلام أحكاماً وآداباً. والفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي أن هذا الأخير يقوي الأقوياء ويضعف الضعفاء، ويثري الأثرياء ويفقر الفقراء، في حين أن الاقتصاد الإسلامي يحمي الضعفاء من الأقوياء، والفقراء من الأثرياء، ويقرب بينهما. والحاكم إذا لم يقوَ على حماية الضعفاء والفقراء لا يستحق أن يكون حاكماً مسلماً، وهو مسلم بقدر ما يستطيع أن يحمي حقوق هذه الفئات المستضعفة. وهذا ينطبق على جميع مراتب الهرم الإداري في الدولة، من رئيس الوزارة إلى الوزير إلى المدير إلى رئيس القسم. فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والراعي أيّاً كان موقعه في الهرم الإداري إذا وضع نفسه في مواضع التهم والريب والفساد فإن رعيته تجزئ عليه، ويتسرب الفساد منه إلى غيره حتى يعم ويطم ويغم، لا قدر الله.

ويحتاج الاقتصاد الإسلامي إلى علماء متمكنين في العلوم الاقتصادية والإسلامية واللغوية، وهذا أمر عزيز ونادر جداً في عالمنا العربي والإسلامي. ولا يزال هذا الاقتصاد في طور التكوين، والجداد منه قليل، وأغلبه مجرد صور وحيل وشكليات، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الفقهي، وسواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي والتطبيقي.

ويعاني الاقتصاد الإسلامي اليوم من المصالح الخاصة التي تتعارض مع المصلحة العامة لهذا الاقتصاد. فهناك أناس لا يهمهم من هذا الاقتصاد إلا ما يعود عليهم من مال أو سمعة مزيفة، ولو أدى ذلك إلى تخريب الاقتصاد الإسلامي وتشويهه وتقبيحه. فيجب العمل على تخليص الاقتصاد الإسلامي علمياً وعملياً من الحرام المغلف، فإذا شاع الفساد وشاع الحرام فإنه لا يمكننا بناء اقتصاد إسلامي رصين وأمين ومبدع. فلو أن فقيهاً أو خبيراً أثر التملق والحيلة على العمل الرصين والأمين، هل تتصورون أن يكون هناك أعمال إسلامية نظرية وتطبيقية حادة، وأن يكون هناك إسلام حقيقي لا مجرد إسلام صوري؟ إن مجتمعاتنا تقتل أذكياها وتستحيي أغبياءها. لا شك أن حجم الفساد كبير في عالمنا المعاصر، ويتجاوز إمكانات كل منا، ولكن على كل منا أن يجلب الصلاح إلى الاقتصاد الإسلامي، وأن يدرأ الفساد عنه، كلٌّ في حدود استطاعته وسلطته، وهو مسؤول عن ذلك في الدنيا والآخرة.

الاقتصاد والأخلاق: التيار السائد في علم الاقتصاد يذهب إلى أنه لا أخلاق في الاقتصاد، بمعنى أن علم الاقتصاد علم محايد أمام الأخلاق، بل ربما يتنافى معها. لكن هناك في الاقتصاد الوضعي تيار علمي يهتم بالأخلاق، إلا أن فاعليته في الحياة العملية قليلة. والاقتصاد الإسلامي يستمد أخلاقه من الإسلام، وقد تتوافق هذه الأخلاق مع أخلاق غيرنا أو تختلف. والأخلاق ما لم تتحول إلى تشريعات أو قوانين فإن فاعليتها تبقى قليلة. وكذلك إذا لم تطبق على الجميع. وليس من السهل تطبيق الاقتصاد الأخلاقي في عالم تحكمه الرأسمالية وتهيمن عليه. وقد يستطيع التاجر ضمن حدود معينة أن يلتزم بالأخلاق التجارية، ولكنه إذا غالى فإنه قد يخرج من السوق.

الغلاء: نعم هناك اليوم موجة غلاء تجتاح العالم، كما تجتاح البلدان الإسلامية والعربية، لأن الاقتصادات مترابطة، والضعيف منها تابع للقوي. وهذا الغلاء متفاوت من سلعة إلى أخرى، ولكن يخشى من استمراره وشموله لسائر السلع، لأن الأسعار مترابطة، وإن تفاوتت درجة الارتباط وسرعة التأثير ومداه من سلعة إلى أخرى. وعلى التجار أن يفسروا ما طرأ على سلعهم من ارتفاع. ففي مجال الألبان مثلاً كان هناك صنفان من اللبن يباع كل منهما بـ ١٠ ريالات للكيلو، ثم ارتفع أحد الصنفين إلى ١٥ ريالاً، ثم ارتفع الصنف نفسه إلى ٢٥ ريالاً، مع العلم بأن هناك أصنافاً أخرى مستوردة تنافسه، وهي أفضل جودة منه وأرخص سعراً، فما قول صاحب السلعة المحلية في الدفاع عن سعره الجديد؟ هل زيادة السعر إلى هذا الحد هي ضربة استباقية رهانية ناشئة عن الملح حيال الارتفاعات السعرية المستقبلية أم ماذا؟

وهناك أسباب عامة وبعيدة لغلاء الأسعار، وأسباب خاصة وقريبة. من هذه الأسباب زيادة السيولة النقدية لدى الناس، والاتجاه العالمي المتأثر بالعملة أو الأمركة لرفع الدعم عن السلع الأساسية. وكذلك تزايد الإنفاق العسكري المدمر وغير المنتج الذي تسببت به الإدارة الأمريكية الحالية ودولة الكيان الصهيوني، من جراء حروبها في أفغانستان والعراق ولبنان، والتهديد بحروب أخرى، وسيطرة الكساد على الاقتصاد الأمريكي المثقل بالديون، واستخدام بعض السلع كالقمح في استخدامات جديدة: استخراج زيوت الطاقة. هذا بالإضافة إلى انتشار أنماط غذائية واستهلاكية جديدة، وشيوع الرشوة والاختلاس والفساد المالي والإداري والبطالة المقنعة وأعمال الشعوذة والخداع، في العلم والإعلام، في مجالات مختلفة. وأهم من هذا وذاك ما تروجه الرأسمالية أيضاً من المضاربات على الأسعار داخل البورصات وخارجها. كما أن الرأسمالية المهيمنة اليوم مسؤولة عن تفاقم سوء توزيع الدخل والثروة، فهناك فئة قليلة من الأثرياء تزداد ثروتهم بصورة هائلة وغير شريفة، تقوم على ابتزاز الفقراء وإغرائهم باليانصيب والقمار والتطلع إلى الكسب بطريق الحظوظ. فالإنتاج يتراجع والنقود تزداد بشكل كبير، لأن نقودنا الحديثة سهلة الإصدار سواء من جانب الحكومات أو من جانب البنوك التي مالت اليوم إلى تنشيط عمليات المضاربة والاستهلاك،

عن طريق القروض الشخصية التي حلت محل القروض الممنوحة إلى المنشآت، إثر تراجع الوساطة المصرفية لصالح الوساطة في الأسواق المالية. وهذا الأمر بحاجة إلى دراسة اقتصادية، من زاوية الاقتصاد الإسلامي، لم أجد من قام بها حتى الآن.

ولا أدري هل النقود الورقية الجديدة التي طرحنا للتداول مؤخراً، بالتزامن مع زيادة الرواتب، هي من باب استبدال نقود تالفة أو قديمة، أم من باب الإضافة إليها؟ وعلاوة على ذلك فإن هبوط الدولار لم يترافق مع فك الارتباط به، كما لم يترافق مع تحويل الاحتياطيات النقدية إلى عملات أخرى. والآن تحتار الدولة، ويختار الفرد، بعد التأخر وفوات التوقع في الوقت المناسب، هل يستبدل عملة أخرى بالدولار، وقد تزيد انخفاض سعر الصرف، ولعله يرتفع، فتزداد الخسارة؟ والأمر بالنسبة للبلدان المرتبطة بالدولار ليس له جانب نقدي واقتصادي فقط، بل له جوانب سياسية من حيث التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أقدر على البلدان الضعيفة منها على البلدان الأخرى. وقد يحدث تنازع بين المصلحة الاقتصادية والمصلحة السياسية. وربما يتملص رجال السياسة من المصلحة الاقتصادية بحجج اقتصادية واهية. والأفضل من الناحية التربوية والتعليمية والإعلامية أن يكون هناك صدق وشفافية في الطرح العلمي والإعلامي. وهذا ما حدث، ففي البداية قالوا: ليس لنا مصلحة، وفي النهاية قالوا: تأخرنا! وقد تغلبت المصلحة السياسية على المصلحة الاقتصادية. وتقدير ذلك يعود لرجال الحكم والسياسة.

الواقع الاقتصادي في البلدان الإسلامية: علم الاقتصاد، ولاسيما اقتصاد النقود والمصارف والبورصات والضرائب، يعاني حتى في البلدان المتقدمة علمياً وتكنولوجياً من تدهور، باعتراف العلماء أنفسهم في هذه البلدان. وهو أشد تدهوراً في بلداننا. فنحن نعاني من فقر في علماء الاقتصاد الوضعي والإسلامي معاً. وعلمائنا في أحسن أحوالهم، إلا من رحم ربك، مقلدون ومتزعمون، ومحاولات الاجتهاد القليلة لا تجد من يصغي إليها، بل تجد من يجارها حتى من المسلمين أنفسهم. وحتى عندما نتحدث عن الاقتصاد الإسلامي، هناك محاولات من الخارج ومن الداخل، على أيدي "علماء" مرتزقة ضيقي الأفق، لكي يكون الاقتصاد الإسلامي اقتصاداً صورياً شكلياً، ويخدم الخارج أكثر من الداخل. ولهذا فإن الغرب

يسكت عن الاقتصاد الإسلامي، وربما يشجعه، في حدود ما يجني منه من مصالح وأموال تهرب من الداخل إلى الخارج، بدعاوى متعددة. وكل حل يأتي من الداخل لا يرحب به، ما لم يأت من الخارج. فأمريكا مثلاً مثل آغا الحارة، هو الذي يفتعل المشكلات وهو الذي يجلها، ولا يقبل الحل من أحد سواه.

العولمة: لا شك أن للعولمة تأثيراً على موجة الغلاء الحاصلة، سواء من حيث التأثير الجارف للاقتصاد الرأسمالي المتوحش، الذي تأخذه العزة بالإثم، أو من حيث رفع الدعم عن السلع، أو من حيث تبعية الاقتصادات الضعيفة للاقتصاد المهيمن، وإدخال الاقتصادات الضعيفة في منافسة غير متكافئة مع الاقتصادات الكبرى، وتدخّل الدول الكبرى في كل كبيرة وصغيرة في شؤون غيرها من الدول، فكأن رؤساء الدول عندنا صاروا مجرد موظفين صغار عند الإدارة الأمريكية، أو عند الحكومة العالمية.

الشركات المتعددة الجنسيات: لا شك أن هناك دوراً كبيراً تلعبه الرأسمالية العالمية التي تقوم على الاحتكار والتواطؤ بين الشركات للتحكم في السلع والأسعار العالمية. فهذه الشركات تلعب دوراً خطيراً في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري، لا همّ لها إلا تراكم الثروة والسيطرة السياسية والعسكرية، وبناء قواعد عسكرية وقواعد ثقافية ومدنية تتخذها هنا وهناك ستاراً للتدخل وإجبار الحكومات على تقديم التنازلات، وإحداث منافسة بينها وبين المعارضة لأجل الحصول على المزيد من التنازلات، وتهديد كل من الطرفين بالآخر، وإشاعة الفوضى والدمار في البلدان الضعيفة، بدعوى أنها فوضى " خلاقة "! وكنت كتبت مرة أن أمريكا بحجة القاعدة صار لها في كل بلد قاعدة!

نتائج الغلاء: الغلاء له آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة. فهو يؤدي إلى سوء الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة، كما يؤدي إلى اضطرابات سياسية وإرهابية، بالإضافة إلى شيوع التنافر بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن شأن الغلاء إذا استمر وصار تضخماً أن يتضرر أصحاب الدخول الثابتة (الموظفون والعمال وأصحاب المعاشات التقاعدية)، ويستفيد أصحاب الدخول المتغيرة (التجار). وكذلك يتضرر الدائنون ويستفيد المدينون. وقد يتخذ التضخم وسيلة مصطنعة لرد الديون والالتزامات بأقل من قيمتها،

ولتحقيق إيرادات سهلة أكثر سهولة من فرض الضرائب، ومما يساعد على ذلك طبيعة النقود في عصرنا، حيث تزيد قيمتها الاسمية زيادة جوهرية وكبيرة جداً على قيمتها الحقيقية. فورقة من فئة الـ ١٠٠ دولار لا تزيد قيمتها الورقية على فلس واحد! ومع التضخم يهرب الناس من النقود، إلى تملك الأشياء العينية كالعقارات والذهب والمجوهرات وغير ذلك. وتفقد النقود قدرتها على الاحتفاظ بوظائفها الأساسية، ولا سيما وظيفة مستودع القيمة ووظيفة الدفع المؤجل.

بلدان العالم الثالث: غطت هذه البلدان في سبات طويل وعميق، لتستيقظ على بروز عالم قوي ومتنفس تسليح بالعلوم والتقنيات والقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، ووجد العالم الثالث نفسه متأخراً لا يستطيع أن يكون له دور، إلا إذا استعاد عافيته وقوته وهيبته. فالعالم المادي المعاصر لا يحترم ولا يخاف إلا القوي. ولذلك تجد القضاء العالمي يحكم لصاحب القوة، ولا يحكم لصاحب الحق. وتجد أن أمريكا (والعالم الغربي) منحاز بشكل أعمى ومطلق للإرهاب الصهيوني، ولا يبالي بالضعفاء ولا بالمظلومين. وسواء كنا معهم أو ضدكم فإننا لن نحصل على حقوقنا إلا بعد تقوية أنفسنا واسترجاع هيبتنا. فإنهم يضحكون على من يحالفونهم، ويتخلصون منهم في الوقت المناسب.

البورصات: البورصات أسواق حديثة براقية، تساعد على تسهيل الأوراق المالية بسهولة وسرعة، وتؤمن للشركات مصادر تمويل. لكن لها آفات خطيرة منها: المضاربة على الأسعار، وهي أشبه شيء بالقمار، ومنها من يسمون بالمطلعين على الأسرار (Insiders)، ومنها صناعات السوق (Market Makers)، ومنها التدخل التحكمي في تحديد ذبذبات الأسعار. وكل هذا معتم عليه في الكتابات الغربية، تذكر ألفاظه ولكن لا يتم التوسع فيه، أو يتم فيه التوسع في مسارات يقصد منها التعمية والتضليل. وهذا التعميم موجود مثله في الكتابات العربية جراء التقليد الأعمى. والبورصة أشبه شيء بساحة يأتي فيها الأثرياء بالفقراء ليذبحوهم ويجهزوا على ما تبقى لهم من ثروة، بالاعتماد على طعم القمار. وحتى لو أراد شخص ما أن يدخل إليها مستثمراً لا مضارباً، إلا أن المضاربين يفسدون عليه استثماره، ويحولونه بالضرورة إلى مضارب سواء أراد أم لم يُرد. وبلحظة سريعة يمكن لبعض

الذئاب أن يمتلكوا المليارات، وينهار معهم جمهور عريض من المخدوعين يصيبهم الإفلاس والمديونية، جراء ما وضعوه من مال، وما استدانوه من البنوك. وعندما يخسر المستثمر المسكين يتساءل: من أكل مالي؟ إنه لا يعرف خصمه اللاعب معه، كما يعرفه على موائد القمار الأخرى!

إتلاف السلع: نعم قد تلجأ بعض الدول المنتجة إلى إتلاف السلع بقصد المحافظة على أسعارها، أو بقصد رفع هذه الأسعار. ولكن لا أدري هل هذا متحقق في ظروفنا اليوم أم لا؟ الأمر بحاجة إلى بحث واستقصاء.

الانفتاح: العولمة اليوم تيار جارف، لا تستطيع دول مجزأة ضعيفة متفككة أن تقف في وجهها. وبما أن العولمة تعني الأمركة وفرض النظام الرأسمالي على العالم فإن من المتوقع دائماً فيها انتشار الفقر والجوع والمرض والبؤس والغلاء. وقد أدى انهيار النظام الاشتراكي إلى انفراد النظام الرأسمالي. ولكن إمعان النظام الرأسمالي في القهر والظلم والاحتلال قد يعيد النظام الاشتراكي إلى الضوء. وقد كان من حسنات هذا النظام أنه كان يقف في وجه النظام الرأسمالي، ويجبره، من باب التنافس بين النظامين، على تقديم بعض المعونات لأصحاب الدخول والثروات المحدودة. فالأمر بينهما كان أشبه شيء بحكومة ومعارضة على المستوى العالمي.

الذنوب: الذنوب منها ما هو عالمي ومنها ما هو محلي، منها ما هو من المسلمين ومنها ما هو من غيرهم. وقد يُظن أن علاقة الذنوب بالتخلف والبلاء أمر غيبي ديني بعيد عن العلم. لكن الحقيقة أن انتشار الفساد والاختلاس والرشوة والتزهل واللامبالاة والقمار والسرقة والغش والظلم والاحتلال وعدم الشفافية وغير ذلك من المفاسد لا بد وأن يؤدي إلى تراجع الإنتاج وقلة المنتجات ورداءتها. وكذلك سهولة إصدار النقود في عالمنا المعاصر، والتزاحم في هذا الباب بين الحكومة والمصارف التجارية لا بد وأن يؤدي بالمقابل إلى تزايد النقود وتفاقم التضخم والغلاء. ومن ثم يكون لدينا نقود كثيرة تطارد سلعة قليلة! ويزداد هذا الشح في السلع في البلدان المحاصرة، مثل غزة وغيرها، ويبدو أن الإدارات الحاكمة لا تلتفت إلى الشعوب الغاضبة والمتظاهرة، حتى في البلدان التي تصف نفسها بأنها ديمقراطية!

النصائح:

- إذا كان ارتفاع الأسعار متفاوتاً بين سلعة وأخرى يمكن اللجوء إلى السلع البديلة الأرخص سعراً من الناحية النسبية. وهي السلع التي تسد الحاجة نفسها بشكل كامل أو ناقص أو مقبول.
- الاستغناء عن بعض السلع الكمالية لصالح السلع الأساسية.
- إذا كان الإنسان دخله محدوداً وأمكنه الاستغناء عن السلعة فهذا حسن. فقد كان بعض السلف يقولون: كنا نقضي بعض حاجتنا بتركها أحياناً.
- يجب أن تعمل الدولة على الإبقاء على حالة المنافسة، ومنع التجار من التواطؤ الذي يرفع الأسعار ويصير في حكم الاحتكار.
- كانت الدولة في الماضي إذا حدث غلاء مصطنع فتحت مخازنها وعرضت السلع بالأسعار المعقولة التي تجبر التجار على الرجوع إليها.
- على البلد أن يهتم من حالات المقاطعة الأجنبية والحصار، بحيث تكون له موارد ذاتية وسلع خاصة به يعتمد عليها وقت الأزمات. وللأسف فإن بلداننا تنمادى في الاعتماد على الخارج، في مجال " المساعدات " الخارجية، مما أدى إلى فقدان استقلالها الاقتصادي والسياسي والعسكري.
- الدعم يستفيد منه الفقراء والأغنياء، وربما الأغنياء أكثر من الفقراء، لأن معدلات استهلاكهم أعلى.
- زيادة الرواتب والأجور سرعان ما يمتصها التجار، لأن دخولهم مرنة، بخلاف أصحاب الرواتب والأجور فإن دخولهم ثابتة غير مرنة.
- لا بأس في ارتفاع الأسعار في الحدود المبررة التي يستطيع معها التجار أن يستمروا في تقديم السلع والخدمات، دون أن يخرج الأكفاء منهم من السوق، ولكن يجب منع كل ارتفاع ناشئ عن مضاربة (مراهنة) سعرية أو احتكار أو تواطؤ.

- العمل على الحد من التوسع في إصدار النقود على المستوى العالمي، والمستويات الوطنية، إذ إن هناك ميلاً لهذا التوسع من أجل الحصول على أرباح إصدار النقود (وهي كبيرة جداً في نقودنا المعاصرة)، وعلى إيرادات سهلة أكثر سهولة من الضرائب، ومن أجل التملص من عبء الديون المتراكمة في عالمنا المعاصر كالجبال. وقد اجتمع على الناس مصيبتان في وقت واحد: مصيبة انخفاض الدولار والعملات المرتبطة به، ومصيبة ارتفاع الأسعار، وكل من المصيبتين تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وهناك مطالبات من رجال اقتصاد غربيين بالحد من دور الدولار على المستوى العالمي، ولا يبعد أنه كان لليورو تأثير مهم على انخفاض الدولار في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أزمة الرهون العقارية (التعثر في سداد قروض الإسكان) في أمريكا. وهناك مطالبات موازية بأن تعود أرباح إصدار النقود إلى الدولة والمجتمع، وأن لا يستأثر بها أصحاب الامتياز الذين حصلوا على تراخيص بإنشاء البنوك، والقيام بجمع أموال الجمهور، وتعظيم أرباحهم من خلال التوسع الائتماني المفرط. وتنطوي هذه المطالبات أيضاً على أن تختص الدولة فقط بإصدار النقود، دون أن تراحمها البنوك التجارية الخاصة.

- محاولة بذل جهد إضافي لتحسين الدخل والثروة، بما يكفي على الأقل لمواجهة الحاجات الأساسية، وإن كان العمال يعانون من زيادة ساعات العمل، حتى إن أحدهم لا يكاد يجد وقتاً لأسرته!

- تحسين الإنتاج نوعاً وكمّاً برفع الإنتاجية والمهارة والتقليل من المفاصد الأخلاقية المتعلقة بالكسل والتراخي والإسراف والتبذير والظلم والرشوة والاختلاس، والحصول على المال دون مقابل إنتاجي.

- إعادة التوزيع بين الأغنياء والفقراء عن طريق الزكوات والهبات والتبرعات والمعونات، لاسيما وأن كثيراً من الأثرياء يستغلون نفوذهم في السيطرة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، والوصول إلى المناصب السياسية والإدارية العالية، وابتزاز المستضعفين، والتهرب من دفع الضرائب وأثمان الماء والكهرباء ورسوم الهاتف، وفي التملص

من سداد القروض التي يحصلون عليها، وفي أولوية الحصول على المعلومات التي تمكنهم من التصرفات الاقتصادية المضمونة الأرباح.

- نوصي الأثرياء بالتخفيف من استهلاكهم الترفي للأطعمة والأشربة والألبسة وغيرها، وإعانة الفقراء بالفنائس، لكي تزداد المنافع الكلية في المجتمع. فالثري يعاني من كثرة الاستهلاك، والفقير يعاني من نقص الاستهلاك. وعلى الأثرياء أن يخففوا من استهلاكهم والضغط على الموارد لتحرير جزء منها لصالح الفقراء والمعوزين. وما يزعمه بعض الدعاة اليوم من حياة البذخ والترف وارتداء ماركات عالمية مستوردة فيه نظر كبير. وهذا من عندهم وليس من الإسلام. علينا جميعاً أن لا نتجاوز حالة الشبع، بل نحصر أن لا نبلغها. نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع. قال بعضهم: هو حديث ضعيف السند، ولكني أقول إن معناه صحيح وموافق للأصول والقواعد والمقاصد وسيرة السلف. فحياة الترف أو الحياة المخملية لا ينشأ عنها مجاهدون لا باليد ولا باللسان، بل غايتهم الجهاد بالقلب، إذا لم يكن الأمر مجرد تمثيل وثرثرة وارتفاق ودعاية لدور الأزياء العالمية وللدوائر المترفة من رجال السياسة والمال والأعمال والفن الهابط. إن بعض هؤلاء الدعاة يفسرون الإسلام حسب سلوكهم، ولا يفسرون سلوكهم حسب الإسلام!

القوة الاقتصادية: تتضافر القوة الاقتصادية مع القوة العلمية والتقنية والعسكرية والسياسية في تحسين مستوى البلد ورفع القدرة التفاوضية وإلقاء المهابة في قلوب الخصوم. ودولة لا هيبة لها يتجرأ الخصوم والأعداء عليها ويستبيحون أرضها وخيراتها، بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأقليات وغيرها من المزاعم والذرائع الكاذبة. أي ديمقراطية هذه والشعوب في جميع أنحاء العالم تتظاهر ضد زعماء الديمقراطية المزيفين للحد من غطرستهم وحمقتهم وظلمهم، ولا أحد من هؤلاء يردّ عليهم! بل هم ماضون في غيهم وفسادهم واستبدادهم.

الأربعاء في ١/٢١/١٤٢٩هـ

٢٠٠٨/١/٣٠م

د. رفيق يونس المصري